

الإتحاد العام لمقاولات المغرب  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ ⵜⴰⵖⴻⵔⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴳⴷⴰⵢⵜ | ΗΕΥΟΞΘ  
Confédération Générale des Entreprises du Maroc



# المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات

مقترحات الاتحاد العام لمقاولات المغرب



الخطاب الملكي لعيد العرش 2018

« المقاوله المنتجة تحتاج اليوم، إلى مزيد من ثقة الدولة و المجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب، و يتم الانتقال من حالة الانتظارية السلبية، إلى المبادرة الجادة و المشبعة بروح الابتكار.

فاستعادة الحيوية الاقتصادية تظل مرتبطة بمدى انخراط المقاوله، و تجديد ثقافة الأعمال، و استثمار المؤهلات المتعدده، التي يتيحها المغرب، مع استحضار رهانات التنافسية الدولية، بل و الحروب الاقتصادية أحيانا.»

لقد حدد خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس المبادئ العامة للنموذج الجديد للتنمية ببلدنا هذا. وباعتبار المقابلة عنصرا محوريا بهذا المشهد، كان لزاما توفير بيئة جديدة مناسبة لنموها وتنافسيتها.

في إطار الإصلاح الجبائي المقرر خلال المناظرة الثالثة حول الجبايات يومي 3 و 4 ماي 2019 فقد تمت استشارة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، كممثل للقطاع الخاص، من طرف الإدارة العامة للضرائب من أجل بلورة رؤيته ومساهمته في الإصلاح الجبائي.

لهذه الغاية، تم تشكيل لجنة من الخبراء من خلفيات متنوعة لدراسة الموضوع بشكل فعلي في إطار مقاربة تشاركية. دعت اللجنة إلى مساهمة الفدراليات القطاعية، الاتحادات الجهوية ولجان الاتحاد. كما تم إجراء استطلاع حول الجبايات من طرف عينة من المقاولات. كل هذا ساهم في تفكير شامل ومكن من صياغة هذه الوثيقة.

تتمحور هذه الوثيقة حول ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يهدف إلى تعريف و تحديد المبادئ العامة التي يجب أن توجه الإصلاح الجبائي الجديد. فيما يفصل الجزء الثاني مقترحات الاتحاد حسب نوع الضريبة بينما يقدم الجزء الثالث ملخصا لردود المقاولات المشاركة في الاستطلاع حول النظام الجبائي.

لجنة الخبراء

# القائمة

11

## ا. اختيارات ومبادئ

- 11.1 سيادة القانون وضمن الدولة لاحترامه (قانون إطار)
- 12.1 عالمية الضرائب فيما يتعلق بالأنشطة والجهات في إطار المساواة (قانون إطار)
- 12.1 نظام جبائي لصالح التنافسية الدولية لاقتصادنا (قانون إطار)
- 12.1 توسيع قاعدة الوعاء الضريبي (قانون إطار)
- 13.1 الضريبة من أجل تمويل الضمان الاجتماعي (قانون إطار)
- 13.1 التحفيزات الجبائية (قانون إطار)
- 14.1 الرأس المال اللامادي (قانون إطار)
- 14.1 الجباية الخضراء (قانون إطار)
- 14.1 المساواة (قانون إطار)
- 15.1 تدريجية الضريبة (قانون إطار)
- 15.1 ربط حصص الضريبة على الدخل بنسب التضخم
- 15.1 الشركة ليست وسيطا لجمع الضريبة على الدخل (قانون إطار)
- 16.1 تنمية/ تشجيع الادخار (قانون إطار)
- 16.1 الحياد الضريبي: الممتلكات (قانون إطار)
- 16.1 حياد الضريبة على القيمة المضافة (قانون إطار)
- 17.1 إصلاح عميق وجريء (قانون إطار)
- 17.1 المراقبة الضريبية (قانون إطار)
- 18.1 يجب أن يكون القانون الجبائي كافيا بحد ذاته (قانون إطار)
- 18.1 مواءمة القوانين الجبائية مع القوانين المحاسبية (قانون إطار)
- 18.1 الحق في المعلومة (قانون إطار)
- 18.1 فصل التصريح الجبائي عن دفع الضريبة (قانون إطار)
- 18.1 موازنة المعاملة (قانون إطار)
- 19.1 تدريجية العقوبات (قانون إطار)
- 19.1 إنشاء مؤسسة جديدة: المجلس الوطني للجبايات (قانون إطار)
- 19.1 إعادة صياغة الجباية المحلية (قانون إطار)
- 20.1 التوافق مع المعايير الدولية (قانون إطار)
- 20.1 التشاور المسبق بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات العمومية

21

## II. المقترحات والتوصيات

21

1.2. المبادئ العامة التي يجب اعتمادها

22

2.2. الضريبة على الشركات

23

3.2. الضريبة على القيمة المضافة

24

4.2. الضريبة على الدخل

24

5.2. الجبايات المحلية

26

6.2. المراقبة

27

7.2. النزاعات

27

8.2. الرسوم الجمركية

28

## III. خلاصة الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الاتحاد بين المقاولات

28

1.3 النظام الجبائي والعلاقة مع الإدارة الضريبية، بشكل عام

28

2.3 معرفة وتقييم مختلف المقتضيات الجبائية

29

3.3 مقترحات وتطلعات دافعي الضرائب

يعتبر النظام الجبائي الحالي، نتيجة للإصلاح الضريبي الذي وضعتة الدولة خلال ثمانينات القرن الماضي والذي بدأ، في مرحلة أولى، على شكل قانون إطار (1984) وضع المبادئ، وحدد الأهداف وأسس 3 ضرائب: الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل.



بعدها توالى التعديلات على النظام الجبائي. في شكل قانون المالية الذي يصادق عليه كل سنة، والتي غيرت بشكل كامل النظام الجبائي على مستوى القواعد، و المعدلات، وطرق التحصيل، و المساطر مما أدى إلى ضبابية النظام وغياب الوضوح.

على مدى السنوات الـ 35 الماضية، حقق النظام الجبائي تقدماً لا يمكن إنكاره فيما يخص الميزانية وكذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. كما ينعكس هذا التقدم عبر العبء المتزايدة والمستمرة للموارد الجبائية، ومواكبة مستمرة للأنشطة الاقتصادية (أكثر من 400 تدابير تحفيزية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي).

إلا أن هذه التطورات لا يمكن أن تخفي المشاكل العميقة التي تواجه النظام الحالي: التعقيد، وأوجه القصور، والاختلالات، والصعوبات التي تعزى إلى كل من النصوص والتأويلات والممارسات التي أنشأتها إدارة الجبايات على مر السنين.

في حين أن مؤشر عبء الموارد على المسار الصحيح، فإن انعدام المساواة لا زال يطرح إشكالا في حد ذاته.

من خلال إعطاء الأولوية للوظيفة المالية، يثقل النظام بشكل كبير على الاقتصاد وينتج عنه ضغط جبائي مرتفع (22% من إجمالي الناتج الداخلي الخام) يتم توزيع عبئه بشكل غير متكافئ خاصة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين و القطاعات الاقتصادية.

كما لم تخضع التحفيزات الجبائية، المكلفة جدا من حيث الميزانية، لأي تقييم للتأكد من فعاليتها الاقتصادية أو الاجتماعية (القيمة المضافة، الوظائف، الاختلالات، الآثار الجانبية...). في حين يتم فقط تقييم النفقات الجبائية التي تولدها التحفيزات بشكل يتسم بالرتابة.

كذلك، يتعرض عدم إدراج القطاع غير المهيكل<sup>1</sup> في فئة دافعي الجبايات لنقد شديد بسبب آثاره السلبية على الاقتصاد وما يولد من شعور بالظلم عند دافعي الضرائب الملتزمين بتأدية ضرائبهم بشكل جدي.

1. تظهر الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد أن القطاع غير المهيكل لا يزال المصدر الرئيسي لغياب العدالة الجبائية حسب المقاولات

ويولد هذا عبئا جبائيا على المقاوله يحد من قدرتها التنافسية دوليا ويفقد المغرب جاذبيته للمستثمرين الأجانب.

يتم التشكيك في حيادية الضريبة على القيمة المضافة، مما أثر سلبا على الاستثمار واستهلاك المقاوله مع أنها مجرد وسيط بين خزينة الدولة والمستهلك النهائي.

العلاقة بين دافعي الضرائب وإدارة الجبايات لا تزال متعارضة، مما يخلق جوا من الارتياح والشك المتبادل.

انطلاقا من هذا التقييم لمجمل الاختلالات للنظام الجبائي، من الناحية القانونية وكذا الممارسات الجبائية، فإن من الضروري التفكير في نهج شامل ورؤية بعيدة المدى، حول المتغير الجبائي كرافعة للتنمية الاقتصادية وأداة لإعادة التوزيع و تحقيق العدالة الاجتماعية.

بالنظر إلى هذه الأساسيات، يتوجب طرح العديد من التساؤلات لتقديم بعض الإجابات لمشكلة الإصلاح الجبائي في المغرب :

■ كيف يمكن إدراج المتغير الضريبي في النموذج المستقبلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان صياغة جيدة من أجل تحقيق هدفها النهائي: خلق فرص الشغل، وخلق وتوزيع الثروة؟

■ كيف يمكن التوفيق بين الاقتطاع الإجباري «الضريبة» مع لزامته «النفقات العمومية»؟ وبعبارة أخرى، أي إعادة تخصيص للموارد لأي سياسات عامة بحيث يمكن للمواطن أن يستشعر الآثار سريعا؟

■ ما هو مستوى الضغط الجبائي الذي يمكن أن يتحمله أو يتقبله الاقتصاد دون تعريض النمو ومبادرة القطاع الخاص للخطر أو الإضرار بالتنافسية الدولية مع مواصلة استقطاب الرساميل الأجنبية؟ كيف يجب توزيع العبء بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين مع تمكين الاستثمار من الازدهار وتمكين المقاولات من الرفع من تنافسيتها؟ وما علاقة الضريبة التي يجب أن يتحمل الكل والاقتطاع على الدخل وبين خلق الثروة؟

■ أي موازنة جبائية يتعين القيام بها بين المكونات الثلاثة: الاستثمار، الادخار والاستهلاك؟

● ألا تستحق المقاوله، كونها مكانا لخلق الثروة وفرص الشغل، معاملة جبائية معادلة وموافقة لمساهماتها؟

● لتعزيز تراكم رأس المال والقدرة التنافسية، أليس من الحكمة مراجعة مستوى الضرائب المفروضة على الأرباح؟ كيف سيتم توزيع الضريبة بين الشركة، كشخصية معنوية، والدولة والمساهمين؟

- هل يجب تعديل معدلات الضريبة وفقا لمستويات الربح، أو ببساطة وضع نظام جبائي محدد حسب حجم المقاول؟
  - ألا يجب أن تراعي الضريبة بعض خصوصيات المقاولات: زيادة القيمة، إعادة تقييم الميزانيات، ترحيل «رصيد العجز»، البحث والتطوير، الإبداع والابتكار؟
  - هل مستوى إعادة الهيكلة الذي حققته الشركات لا يستحق وضع جباية المجموعة؟
  - أي تقييم للحوافز الجبائية؟ أليس من الحكمة تقييمها من حيث الأثر الاقتصادي والاجتماعي؟
  - يمكننا الاستمرار في اقتطاع الضرائب على عمليات إعادة هيكلة بسيطة غير مدرة للدخل لدافعي الضرائب؟
  - هل البيئة الحالية مواتية لفرض جبايات على بعض قطاعات الاقتصاد غير المهيكلة؟ ألم يحن الوقت لتغيير موقفنا واتباع نهج جديد موثوق وذي مصداقية فيما يخص أهمية مشروعية الامتيازات الممنوحة؟ بموازاة ذلك، ألا تمكن الوسائل التكنولوجية من تحديد دافعي الضرائب المحتملين الذين لا يزالون يتهربون من الضرائب أو الذين يخفضون قيمة تصريحاتهم مع إمكانية تتبعهم؟
  - كيف يمكن طرح قضية المساواة والعدالة الاجتماعية كما تم تعريفها بموجب المادة «39» من الدستور؟ ما هي الآليات التي ينبغي الاستعانة بها لإعادة التوازن اللازم لتوزيع العبء الجبائي؟
  - كيف يمكن مراعاة الالتزامات الدولية للمغرب والإكراهات التي تثقل كاهل النظام الجبائي لتكييفه ومطابقتها مع المعايير الدولية دون المساس بقدرته التنافسية وبالأخص إمكانية التنبؤ به؟
  - كيف يمكن تحسين سلوك دافعي الضرائب وإدارة الجبايات؟ ألا ينبغي إعادة النظر في هذه السلوكيات والمواقف بمنطق المسؤولية والمواطنة والتحضر واحترام القانون، وكذا منطق الفعالية والكفاءة والأداء لإعطاء المزيد من الحظوظ والقوة للإصلاح والمزيد من النفوذ والبراغماتية على أرض الواقع؟
  - كيف يمكن دمج المتغير الزمني في عملية الإصلاح الجبائي؟ أيجب تسريع وتيرة التنفيذ أو على العكس من ذلك، وجوب مسايرتها للإصلاحات الأخرى؟
  - وفيما يلي مساهمة الاتحاد في التفكير في إصلاح النظام الجبائي في المغرب التي تعبر عن موقف المقاولات وتتفرع إلى خيارات ومبادئ وإجراءات تقنية.
- فيما يتعلق بكل اقتراح، وسنحدد عند كل اقتراح إذا كان المقصود منه إدراجه في القانون الإطار.



## 1. اختيارات ومبادئ :

تعتبر إشكالية الإصلاح الجبائي إشكالية عامة تستدعي اهتمام الجميع، وعلى رأسهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب. هذا الأخير بصفته ممثل المقاول، فهو مدعو لتقديم مساهمته، في الإصلاح الجبائي المرتقب، والتي تتماشى مع الإجراءات والمساهمات التي قدمتها منظماتنا، خاصة تلك المتعلقة بنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>2</sup>. تدرج هذه المساهمة في جزء من التوجهات والخيارات الليبرالية :

- اقتصاد السوق
- الملكية الخاصة
- مبادرة القطاع الخاص
- الانفتاح على الخارج

انطلاقا من هذه الرؤية، تمثل المقاوله هيكل البناء الاقتصادي بأكمله. كونها خالقة للقيمة، فهي تساهم في خلق الثروة وفرص الشغل. ومن الجانب الجبائي، تتموضع في مركز النظام وتتطلب اهتماما خاصا بصفاتها :

- مساهمة في الخزينة العامة للمملكة (الضريبة على الشركات، المساهمة الاجتماعية للتضامن...)
- جامعة للضرائب والرسوم نيابة عن الخزينة (الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة على الشركات، ضريبة الدخل على الأجور...).

نظرا لكونه ممثلا للمقاولات التي تقوم بخلق الثروة، ومنفتحا لاستقبال أفكار جديدة، وعلى الخارج وكل ما هو أفضل حول العالم، لدى الاتحاد كل الشرعية لصياغة وجهات نظره ومقترحاته وتوصياته بشأن النظام الجبائي.

قبل تناول هذه القضايا، من المستحسن تمهيد الأرضية، من خلال وضع المبادئ العامة التي يجب أن يقوم عليها الإصلاح الجبائي. التي تشتمل على:

### 1.1. سيادة القانون وضمن الدولة لاحترامه (قانون إطار):

إن الموافقة على الضريبة أساس الإصلاح الجبائي المتوخى في بلدنا، إذ تعكس تمسك المواطن بالنسيج الاجتماعي والقواعد التي وضعها المجتمع وكذا بحقه في التمتع بالخدمات العامة.

في حين أن الشفافية الجبائية هي واحدة من الواجبات الأساسية للمواطن، إلا أن مسؤولية ضمان أداء جميع الوكلاء الاقتصاديين لأعبائهم الجبائية بشكل صحيح تقع على عاتق الدولة، لضمان المساواة والتضامن بينهم.

2. سيأتي مشروع النموذج الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعديد من المستجدات منها الجبايات.

في هذا المجال، فإن مدى انعدام المسؤولية الجبائية، الذي ينعكس سلباً على موارد الدولة، لا بد أن تعالجه الإدارة الجبائية، إذ هناك حاجة ماسة لحله من أجل تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، وتخفيف العبء الجبائي وضمان المساواة بين دافعي الضرائب.

إلا أن الإصلاح الجبائي ليس سوى جانب واحد من جوانب إعادة بناء نموذجنا الاقتصادي للتنمية الذي يتطلب مواطننا مسؤولاً، مبادراً، يحترم القواعد ويدرك حقوقه والتزاماته.

كما يتطلب الأمر تبسيط القوانين والنصوص التنظيمية لجعلها أكثر وضوحاً وكذلك ضمان الدولة لاحترام جميع المواطنين والوكلاء الاقتصاديين والإدارة للقانون كيفما كانت الظروف.

### 2.1 عالمية الضرائب فيما يتعلق بالأنشطة والجهات مع احترام المساواة (قانون إطار) :

ينبع مبدأ العالمية من فكرة أن جميع دافعي الضرائب يشاركون في تمويل مشاريعهم المشتركة: الأمن، التكوين، الصحة، البنية التحتية، التنمية المستدامة، إلخ.

إن «مسألة الضرائب ليست تقنية بل مسألة سياسية وفلسفية بارزة، وذات أولوية فبدون ضرائب لا يمكن أن يوجد مصير مشترك ولا قدرة جماعية على التصرف».

لا تمنع عالمية الضريبة المساعدات الجبائية أو الميزانياتية التي بإمكان الدولة أن تقرر منحها لبعض القطاعات أو الأقاليم، في إطار محدد من حيث الزمان والمكان، لأهداف تتعلق بالفعالية.

### 3.1 نظام جبائي لصالح التنافسية الدولية لاقتصادنا (قانون إطار) :

لم تعد الجبايات مشكلة داخلية لكل دولة بل أصبحت موضوع منافسة بين مختلف الأمم.

كذلك، لم تعد كفاءة النظام الجبائي تقيّم من حيث قدرته الفورية على تحقيق إيرادات، بل من حيث المحافظة على هذه العائدات وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات في اقتصاد معولم وجذب رساميل تخلق الثروة وفرص الشغل.

وبهذا الاعتبار يجب صياغة النظام الجبائي مع مراعاة ممارسات البلدان المنافسة. كما يجب تحديده ومقارنته باستمرار مع البلدان الأخرى، لحماية الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته من أجل خلق نظام جبائي يتسم بالجاذبية.

### 4.1 توسيع قاعدة الوعاء الضريبي (قانون إطار) :

لزيادة فعالية الإصلاح الجبائي، القائم على المردودية، من اللازم مصاحبته بإصلاح الميزانية المعتمد سنة 2015<sup>3</sup>. هذا الأخير « يتمحور حول الأداء ويهدف إلى تعزيز شفافية ونجاعة النفقات العمومية»

3. القانون المؤطر للضريبة 2015

إن حالات انعدام القانون الجبائي معروفة جيدا لدى إدارات الدولة، كما أن وسائل استهدافهم وتحديد إمكانياتهم متنوعة ويمكن تعزيزها باعتماد المعالجة عبر البيانات الضخمة.

في هذا المنظور، وانطلاقا من تقييم النظام الجبائي الحالي، يجب أن تتضمن الميزانية السنوية زيادات في الموارد التي ستنتج عن توسيع قاعدة الوعاء الضريبي. كما يجب على الدولة أن تضع لنفسها أهدافا لتعبئة إمكانياتها الجبائية المحلية من أجل تحسين فعالية الضريبة.

### 5.1 الضريبة من أجل تمويل الضمان الاجتماعي (قانون إطار) :

يؤثر تمويل الضمان الاجتماعي بشكل كبير على تكلفة العمل ويعيق القدرة التنافسية للمقاولات، كما أن الاحتياجات في هذا المجال لاتزال بعيدة عن التغطية الشاملة، سواء تعلق الأمر بتوازن خطط التقاعد وتحسين تغطيتها، وتوسيع نطاق التغطية الصحية للأشخاص المستبعدين وذوي قدرة محدودة على المساهمة أو احتياجات تمويل الضمان الاجتماعي للأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكول لتسهيل اندماجهم.

إن اللجوء للضرائب يمكن أن يشكل مصدر تمويل تضامني لتغطية هذه الاحتياجات.

يتعين أن تنعكس الرقمنة والتدقيق الذي تسمح به على شكل زيادة في إيرادات الضريبة على القيمة المضافة، التي يمكن تخصيص جزء منها لتغطية الضمان الاجتماعي.

### 6.1. التحفيزات الجبائية (قانون إطار) :

قد تتطلب بعض الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية ذات النفع العام، وذات تأثير وطني أو جهوي، دعما جبائيا وذلك دون المساس بمبدأ عالمية الضرائب.

يجب أن تخضع التحفيزات الجبائية بالطبع لقواعد الحكامة الصارمة الكفيلة بضمان فعاليتها ونزاهتها (لا اختلالات) مع تمكين تقييمها فيما يتعلق بالأهداف المتوخاة.

إن اللجوء للدعم المالي لاستبدال التحفيزات الجبائية عند الاقتضاء، يجب أن يرافقه تحديد دقيق للموارد التي ستقوم بتمويله.

ومراعاة للتحديات الحالية والمستقبلية، من الضروري وضع تحفيزات و / أو مساعدات للابتكار والبحث والتطوير وجميع الاستثمارات الخالقة لفرص شغل دائمة.

## 7.1. الرأس المال اللامادي (قانون إطار) :

إن رأس المال اللامادي، باعتباره الثروة الرئيسية لبلدنا، يستحق اهتماما خاصا في المناظرة الجبائية اليوم، من خلال مراعاة التدابير الرامية إلى تعزيزه.

بالتالي، فمن الضروري تخصيص الضرائب التي تم تحصيلها لتمويل فعال للمكونات الأساسية لرأس المال اللامادي مثل التعليم ورأس المال البشري والصحة والتماسك الاجتماعي ويشكل تمويل الضمان الاجتماعي عن طريق الضرائب مثالا على ذلك.

كما يتعلق الأمر بجعل الثقافة وسيلة للتنمية من خلال تعزيز التراث الثقافي واثمينه وجعل بلدنا قطبا للاستقرار والتضامن.

يجب أن يتم ذلك على مستوى الجبايات من خلال وضع تدابير لتعزيز الإجراءات الاجتماعية لدافعي الضرائب بشكل عام والمقاولات بشكل خاص (النظام الجبائي للجمعيات والتبرعات الممنوحة لهم) وكذلك اعتماد نظام جبائي يلائم الجهات الفاعلة في القطاع.

## 8.1 الجباية الخضراء (قانون إطار) :

أصبح النظام الجبائي المغربي اليوم يخضع لمنطق تغريم الملوث، لأهداف تتعلق بالميزانية، إلا أن إيراداته لا توظف بالضرورة في مشاريع لتحسين البيئة. كما لا توجد تحفيزات جبائية لحث المقاولات على الاستثمار في المهن الخضراء، أو حتى الحد من آثارها على البيئة.

يجب أن يكون هدف فرض جباية خضراء نابعا من إرادة سياسية لتوظيف الجبايات لتحسين البيئة. هذا هو الدافع الرئيسي الذي ينبغي أن يوجه التفكير والعمل في هذا الموضوع.

تبين التجربة أن وحده التنفيذ البراغماتي للجباية الذي يعطي نتائج إيجابية.

لتجنب أي رفض اجتماعي واقتصادي لتدابير الجباية الخضراء، من الضروري تطوير أداة جبائية تدريجية - على عكس نظام مصمم بطريقة ثابتة - تزداد قوة بناء على معايير محددة جيدا، منها البساطة والوضوح وسهولة القراءة و تماسك النظام والعدالة الاجتماعية.

## 9.1 المساواة (قانون إطار) :

من الازم تطبيق توزيع عادل للأعباء الجبائية وفقا لأحكام المادة 39 من الدستور، التي تدعو إلى المساهمة في تغطية المناصب العمومية، كل حسب قدرته على المساهمة.

لفهم مستوى العبء الجبائي والاجتماعي بشكل صحيح، من الضروري إجراء تحكيم واختيارات حكيمة تأخذ بالحسبان احتياجات الدولة للموارد من جهة ومن جهة أخرى احتياجات الاقتصاد من

خلال إعادة موازنة العبء بين مختلف قطاعات النشاط، بين المقاولات نفسها، بين المقاولات والأسر وبين فئات الدخل المختلفة للوصول إلى مبدأ بسيط: «لكل دخل متساو، ضريبة متساوية»، دون إغفال الدولة بمختلف مكوناتها، بصفتها فاعلا اقتصاديا مستهلكا للنفقات العمومية.

### 10.1 تدرجية الضريبة (قانون إطار) :

تؤثر الضرائب غير المباشرة على استهلاك الأسر دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى دخلهم، في حين أن الضرائب المباشرة، خاصة الضريبة على الدخل، تقوم بدور تصحيحي لانعدام المساواة من خلال تقنية التدرج. هذه الأخيرة تسمح بتعديل العبء الجبائي بشكل جيد وفقا لمستوى دخل دافعي الضرائب.

و ينطبق الشيء ذاته، إلى حد ما، على الضريبة على الشركات ولكن لأسباب مختلفة.

إن تدرجية الضريبة على الشركات أداة فعالة لإخراج المشغلين من القطاع غير المهيكل من خلال منحهم نسبة ضريبية منخفضة على الدفعات الأولى من الدخل. ومع ذلك، فإن هذا التدرج لا ينبغي أن يعاقب المقاولات ذات المداخل المرتفعة لأن اقتصادنا يحتاج لفاعلين من الحجم الكبير قادرين على تحمل المنافسة الدولية والاستثمار في البحث والتطوير وغزو الأسواق الخارجية.

### 11.1 ربط حصص الضريبة على الدخل بنسب التضخم :

من أجل تجنب تضائل القدرة الشرائية لدافعي الضرائب بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة بشكل خاص أولئك الذين ينتمون إلى الطبقات المتوسطة، من الضروري ربط حصص الضريبة على الدخل بنسب التضخم.

من جهة أخرى، ومراعاة للجهود المالية التي تبذلها الأسر لتعليم أطفالها في المدارس الخاصة، مساهمين بذلك في تخفيف العبء عن الدولة، فمن الضروري منح خصم الرسوم الدراسية من قاعدة حساب الضريبة على الدخل.

### 12.1 الشركة ليست وسيطا لجمع الضريبة على الدخل (قانون إطار) :

يتحمل الموظف ضريبة دخل على الراتب، حتى لو تم تحصيلها ودفعها من قبل صاحب العمل. في الممارسة الجبائية المغربية أصبح صاحب العمل مسؤولا أمام الإدارة الجبائية عن الضريبة على الدخل التي يتعين دفعها.

إذا كانت الثقافة الجبائية للمواطن المغربي اليوم محدودة لا ولا تمكن جميع الموظفين من الاطلاع على طرق تصفية الضريبة على الدخل من خلال بيان سنوي، مما لا يعني حذف هذا المبدأ بل يجب الاحتفاظ به لتنفيذه في المستقبل القريب.

## 13.1 تنمية الادخار (قانون إطار) :

تنمية الادخار الوطني أمر ضروري للنمو الاقتصادي إذ يلعب التأمين على الحياة دورا حاسما في ذلك.

اعتمد المغرب نظاما جبائيا يشجع الادخار من خلال التأمين على الحياة وكانت النتائج المحصل عليها مشجعة.

مع ذلك، لا يزال هناك ظلم كبير قائم في هذا النظام بين الموظفين وغير الموظفين، هذه الفئة الأخيرة مقيدة بشدة من حيث اقتطاع مساهماتهم حيث يجب أن يستجيبوا لشروط قاسية من الازم تليينها.

## 14.1 الحياض الجبائي: الممتلكات (قانون إطار) :

تبين التجارب الدولية أن الدول تتخلي عن الضريبة على رأس المال أو على الثروة بسبب أدائها المتدني وصعوبات تحديدها وتحصيلها. علاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أن عدة ضرائب قد فرضت بالفعل على مختلف أنواع الدخل التي مكنت من تشكيلها: أرباح الأسهم، الفوائد، الملكية، الراتب، الأرباح العقارية. القاعدة الذهبية الواجب تطبيقها هي الاحتفاظ بالضرائب المبنية على الدخل الناتج عن رأس المال وليس على رأس المال ذاته.

## 15.1. حياض الضريبة على القيمة المضافة (قانون إطار) :

إن عدم استرداد قيمة الضريبة على القيمة المضافة المسجلة في السنوات الأخيرة يدفع إلى إعادة طرح المبدأ التأسيسي للضريبة على القيمة المضافة: الحياض.

لا ننكر الجهود الكبيرة التي بذلت منذ سنة 2018، إلا أن آليات فرض الضرائب - التي تعتمد مبدأ الخصم كأساس للحياض وتضمن سداد كل من مبالغ الضريبة الذي قد تنجم عن الاستثمار وتلك الناتجة عن مصاريف التشغيل.

وبالمثل، فإن إدخال ضريبة قيمة مضافة محددة على بعض المنتجات، بالإضافة إلى كونها غير قابلة للاسترجاع، ينتج عنه، في الواقع، ضريبة استهلاك داخلية ثانية لم يعد لها مبرر. علاوة على ذلك، فإن فرض الضريبة على القيمة المضافة الحقيقية يطرح إشكالية الضريبة على القيمة المضافة

غير الظاهرة التي يجب تعميمها على جميع قطاعات النشاط التي لا تخضع مداخيلها للضريبة.

كما أن آليات اقتطاع الضريبة على القيمة المضافة من المصدر على بعض المعاملات تحرم دافعي الضرائب المعنيين من الحق في استخدام هذه الضريبة لتغطية الضرائب القابلة للاسترداد التي تكبدها مسبقا.

يعتمد حياد الضريبة على القيمة المضافة أيضا على الموازنة بين آجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة مع آجال استعادتها من خلال وسائل المراقبة التي تتيحها الرقمنة.

#### 16.1. إصلاح عميق وجريء (قانون إطار):

توسيع قاعدة الوعاء، إدماج القطاع غير المهيكّل، خفض التعامل بالسيولة، تعزيز الرقمنة، واستثمار البيانات الضخمة، وتحسين المراقبة تمثل عوامل نجاح إصلاح جبائي عميق وجريء. هذه العناصر السياقية الحاسمة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد أهداف الإصلاح.

#### 17.1. المراقبة الضريبية (قانون إطار):

أولا، من الضروري إعطاء إدارة الجبايات حق المراقبة باسم الدولة التي تتمتع بالسيادة لفرض وتحصيل الضريبة. من ناحية أخرى، بما أنه يجب التصريح بالضرائب، فمن الطبيعي أن تأتي إدارة الجبايات لتقييم والتحقق من العائدات التي صرح بها دافعوا الضرائب.

لكن يجب أن تخضع المراقبة لمجموعة من المبادئ الأساسية التي يتعين على الإدارة احترامها. و تشمل هذه:

- قابلية إنفاذ العقود والفواتير والمحاسبة حتى يثبت العكس.
- لا يمكن للإدارة أن تشكك في المحاسبة إلا بدليل لا يمكن دحضه، كما لا يمكن للمراقب تكوين الدخّل الخاضع للضريبة على أساس مقارنة الهامش ومؤشرات تدبير نفس المقابلة عبر الزمن أو مع مقاولات أخرى؛
- تعزيز وسائل التحقيق وتتبع المعاملات التي تعتمد عليها الإدارة؛
- تعزيز الرقابة على الأنشطة غير المهيكلة ومراعاة آثارها أثناء مراقبة المقاولات المنظمة، لا سيما فيما يخص صعوبة التبليغ ووسائل الأداء لمقاولات معينة؛
- صياغة الاتفاقات وديا وإدخال مبدأ الاتفاق في إطار تفاوض بين دافعي الضرائب ولجنة داخلية لإدارة الجبايات، مستقلة عن مدقق الحسابات، يتجلى دورها في الاستماع للطرفين؛
- تعميم حق إعلام الأشخاص الطبيعيين قبل مراقبة الضريبة على الدخّل المتعلقة بأرباح الأراضي بهدف تحسين العلاقة بين الإدارات ودافعي الضرائب وبالتالي الالتزام بالضريبة.

#### 18.1 يجب أن يكون القانون الجبائي كافيا بحد ذاته (قانون إطار) :

يجب أن تكون القواعد بسيطة وواضحة بالقدر الكافي لتقليص هامش تأويلها من طرف المراقب ودافعي الضرائب حتى لا يؤدي ذلك للتعسف. ذلك لأن أي نظام، من خلال تعقيده، والتأويلات التعسفية نسبيا التي يخضع لها، والقرارات التقديرية إلى حد ما، ينطوي ضمنا على تفويض مفرط للسلطة لصالح المراقبين الجبايين ويؤدي حتما إلى التمييز والظلم المضادين للكفاءة و الشفافية والأخلاقيات.

يجب أن يتم نشر المبادئ الإدارية على نطاق واسع، رغم عدم إلزاميتها لدافعي الضرائب.

## 19.1. مواءمة القوانين الجبائية مع القواعد المحاسبية (قانون إطار) :

يوجد حالياً العديد من التناقضات بين الجبايات والمحاسبة، خاصة فيما يتعلق بأساس حساب الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة.

يتم تسجيل بعض النفقات الجارية أو غير الجارية في الحسابات، في حين يتم رفضها في النظام الجبائي (إعادة إدماجها) في إطار الضريبة على الشركات. وبالمثل، بعض نفقات الاستثمار أو الاستغلال الذي تقوم بها مقاول، ليست مقبولة لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة.

تخضع بعض المهن المنظمة لقواعد المحاسبة من قبل الهيئات المشرفة عليها مما يؤدي إلى الالتزام بالأحكام التنظيمية.

يجب أن يؤدي النظام الجبائي الجديد تدريجياً إلى تقارب النتائج الجبائية والمحاسبية وتعميم استرداد الضريبة على القيمة المضافة على جميع النفقات المقبولة في المحاسبة.

## 20.1. الحق في المعلومة (قانون إطار):

في إطار الحق في المعلومة المنصوص عليه كمبدأ دستوري، أصبح من الضروري السماح لدافعي الضرائب الذين يرغبون في الوصول إلى المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الجبائية حول وضعيتهم، و طلب تصحيحها إن لزم الأمر.

و بفضل الرقمنة أصبح ذلك سهلاً، ولكن في إطار احترام قواعد السرية.

## 21.1. فصل التصريح الجبائي عن أداء الضريبة (قانون إطار) :

على مر عقود، تم تطوير ممارسة تلزم دافعي الضرائب أو الشخص المدين بإرفاق التصريح بدفع الجباية أو الضريبة المقابلة له.

لأسباب تتعلق بالخزينة، يمكن لمقاول ما تقديم تصريحها الجبائي دون دفع ديونها الجبائية على الفور، مع الموافقة على أداء الزيادات المترتبة عن التأخر.

ومن ثم ينبغي فصل عمليات التصريح عن عمليات الأداء.

## 22.1 المساواة في المعاملة (قانون إطار)

كجزء من المساواة في المعاملة بين دافعي الضرائب والإدارة الجبائية، يجب أن تأخذ الزيادات المترتبة عن التأخر في أداء الضرائب المستحقة بعين الاعتبار ديون دافع الضرائب عند الإدارة، تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.



## 23.1 تدرجية العقوبات (قانون إطار) :

وضع سلم جديد من العقوبات التدرجية حسب انتظام التصريح والأداء...

## 24.1 إنشاء مؤسسة جديدة : المجلس الوطني للجبايات (قانون إطار)

ستكون وظائف المجلس كالتالي:

- تزويد رئيس الحكومة بتقرير سنوي عن القوانين والنصوص التنظيمية الجبائية وتنفيذها وفعاليتها.
- تقديم معلومات مفيدة إلى السلطات العمومية، ودافعي الضرائب حول العبء الجبائي والأثر الاقتصادي والاجتماعي والميزانياتي المترتب عن مختلف الاقتطاعات الجبائية ؛
- أن يكون فضاءا للنقاشات المعمقة، لا سيما بين المهنيين والخبراء في مجال الجبايات؛
- صياغة توصيات والتعبير عن الآراء بشأن القضايا الجبائية.

قد يتكون المجلس من:

- ممثلي السلطات العمومية؛
- ممثلي المقاولات؛
- ممثلي المنظمات والهيئات المهنية؛
- شخصيات معترف بكفاءتها في المجالات المتعلقة بالجبايات.
- يجب أن يصدر المجلس تقريرا سنويا.

## 25.1 إعادة صياغة الجباية المحلية (قانون إطار) :

الغرض من الجباية المحلية هو أن تكون وسيلة لتمويل الاستثمارات والخدمات العامة التي تدبرها السلطات الإقليمية. وتستند على مبدأ مشاركة جميع الوكلاء الاقتصاديين، (الأفراد، المقاولات، الإدارات...)، بحصص مناسبة، الذين يستخدمون أو يستهلكون المرافق والخدمات العامة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب إيقاف الإعفاءات الدائمة الممنوحة للمؤسسات الحكومية، استنادا لمبدأ وجوب مساهمة جميع الفاعلين الذين يستهلكون الخدمات العامة في تمويلها.

من هذا المنظور، فإن الهدف هو إعادة صياغة النظام المحلي للجبايات ككل وتقليصه إلى ثلاث ضرائب :

- ضريبة المساهمة المجالية (TCT)؛
- ضريبة العقارات (TF)؛
- رسوم استخدام أو استغلال الممتلكات العامة.

يمكن أن تأخذ ضريبة المساهمة المجالية، التي ستحل محل الرسم المهني وتمتد إلى الإدارات، شكل مساهمة محسوبة :

- بالنسبة للمقاولات على ناتج التشغيل.
- بالنسبة للإدارات العمومية، على مجموع رواتب الموظفين.

سيكون لهذه الضريبة حد أدنى قدره 1000 درهم لكل شركة ولكل مؤسسة، وسقف 500.000 درهم في السنة.

لا يتعلق الأمر طبعا بفرض ضريبة على خلق الثروة، بل على العكس من ذلك، تشجيع السلطات الإقليمية على تعزيز الاستثمار الذي سينتج زيادة في الموارد، التي سيمكن تعبئتها لتحسين الخدمات العمومية المقدمة.

### 26.1 التوافق مع المعايير الدولية (قانون إطار) :

عند اختيار المغرب لاقتصاد مفتوح، يجب أن يمثل النظام الجبائي للمعايير الدولية في هذا المجال سواء من حيث استيعاب القواعد الخاضعة للضريبة أو مراقبة هذه القواعد.

يجب أن يوفر إلغاء التحفيزات الضريبية الحالية، كلما كان ذلك مطلوبا، تدابير مواكبة ملائمة لصالح المستفيدين منها، من أجل حماية الاستثمارات التي تتم في إطار هذه التحفيزات.

إن تطوير الشبكة التقليدية ضرورة مطلقة. يجب أن يأخذ التفاوض حول الاتفاقات في الاعتبار حقيقة تدفق المعاملات بهدف استيعاب وتعميم مبدأ الضرائب في المغرب.

لقد حان الوقت كذلك للتفكير في إعادة التفاوض حول الاتفاقيات الحالية، خاصة مع البلدان الأوروبية المتقدمة) ليتم فرض ضرائب مناسبة على التدفقات المعفاة من الضرائب حاليا (العمولة، الخدمات التي لا تشكل مؤسسة قارة) أو ذات الضريبة المنخفضة (أرباح الأسهم) ليتم فرض ضرائب مناسبة عليها بهدف توسيع قاعدة الوعاء الضريبي.

### 27.1. التشاور المسبق بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات العمومية:

إن دور المناظرة الوطنية للجبائيات المنظمة يومي 3 و 4 ماي هو مناقشة واعتماد المبادئ الأساسية التي يجب تضمينها في مشروع القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

يجب أن يكون انعكاسها على التشريعات المستقبلية محل توافق، من أجل تنمية روح الشراكة و التعاون والتفاهم لمصلحة الجميع.

## 2. المقترحات والتوصيات

### يقترح الاتحاد التدابير التالية :

#### 1.2. المبادئ العامة التي يجب اعتمادها

1. عالمية الضرائب فيما يتعلق بالأنشطة والمجالات مع ضمان احترام مبدأ المساواة الذي يجب أن يترسخ؛
2. التحفيزات الجبائية تبتغي أداة للسياسة الاقتصادية أثبتت فعاليتها. ومن أجل التصدي لبعض حالات الاختلال، يجب أن تكون التحفيزات الضريبية موضوع دراسات مسبقة وتقييم لاحق؛
3. يجب بناء النظام الجبائي على أساس ضغط جبائي مقبول وموزع بشكل أفضل وملائم.
4. يجب حماية التدرج الضريبي لربط الضغط الضريبي بالقدرة على المساهمة.
5. في تدبير المسائل الجبائية يجب أن تكون السلطة التقديرية لإدارة الجبايات مؤطرة سواء من حيث القانون أو الممارسة. لهذا، يجب النص على سيادة العقد والفاثورة في تقييم أسعار المعاملات؛
6. لا يمكن للإدارة أن تشكك في المحاسبة إلا بدليل لا يمكن دحضه، كما لا يمكن للمراقب تكوين الدخل الخاضع للضريبة على أساس مقارنة الهامش ومؤشرات تدبير نفس المقابلة مع مرور الوقت أو مع مقاولات أخرى؛
7. يجب أن تتوافق القواعد الجبائية مع القواعد المحاسبية التي تظل المقياس المناسب لحساب الثروة وبالتالي للقاعدة الجبائية؛
8. يجب النص على مبدأ فرض ضرائب على تدفقات خلق الثروة وليس على الثروة نفسها؛
9. كجزء من المساواة في المعاملة بين دافعي الضرائب والإدارة الجبائية، يجب أن تأخذ الزيادات المترتبة عن التأخر في أداء الضرائب المستحقة بعين الاعتبار الإعفاءات الضريبية لدافع الضرائب عند الإدارة؛

10. يجب أن يكون قانون الجبايات كافياً في حد ذاته، وأن يكون واضحاً بما فيه الكفاية لتقليص هامش التأويل لموظفي الإدارة ودافعي الضرائب؛
11. يجب أن تلعب الضرائب دوراً في السياسة الاجتماعية عن طريق وضع موارد جبائية مخصصة لتمويل بعض الخدمات الاجتماعية، التي تعد ضماناً رئيسية للتماسك الاجتماعي؛
12. من أجل تحسين حكام النظام الجبائي، أصبح من الضروري الفصل بين المهام وإنشاء هيئة إشرافية. في الواقع، لقد حان الوقت لإنشاء مجلس وطني للجبايات والتفكير في إنشاء مديرية التشريعات بشكل مستقل عن المديرية العامة للضرائب؛
13. خلال تقييم إعادة صياغة النظام الجبائي، من المناسب محاكاة كل من انخفاض النسب وارتفاع العائدات الناتجة عن توسيع القاعدة الجبائية. يجب على الحكومة وضع أهداف لتحسين كفاءة الضرائب وتوسيع قاعدة الوعاء الجبائي، وتأخذها في الاعتبار خلال المحاكاة؛
14. يجب النظر لمسألة الإصلاح الجبائي في سياق بيئة متغيرة، وتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي، ودعم القطاعات الإنتاجية المنظمة، وإدماج الاقتصاد غير المهيكّل، والحد من تداول السيولة، وزيادة الرقمنة، وتعزيز البيانات الضخمة، وتحسين استهداف المراقبة. الأمر الذي سيتيح إصلاحات أكثر جرأة وعمقا.
15. ولوج المقابلة ودافعي الضرائب بشكل عام إلى المعلومات المتوفرة عند الإدارة؛
16. تدريجية العقوبات؛
17. تحدد المناظرة المبادئ الأساسية التي يجب تضمينها في مشروع القانون الإطار. يجب أن يكون انعكاسها في التشريعات محل توافق بين الاتحاد والإدارة؛
18. يجب ألا يخلق نظام المعلومات لإدارة الجبايات التزامات أخرى غير ما ينص عليه القانون؛
19. ينبغي أن يؤدي التطور الرقمي إلى تخفيض الإجراءات الشكلية (لا سيما حذف الكتب المرقمة والموقعة بالأحرف الأولى، وثائق الضريبة على القيمة المضافة، وما إلى ذلك)

## 2.2. الضريبة على الشركات

20. يجب أن يسمح النظام الجبائي بتعزيز رأس المال. يتمثل الاقتراح في إعفاء جزء من ربح ما قبل الضريبة إلى حد الثلث إذا تم ضخه في رأس المال خلال السنة المالية الموالية؛
21. يجب أن تعود زيادة كفاءة النظام الجبائي بالنفع على الدولة ودافعي الضرائب على حد سواء؛

22. وضع جباية المجموعات؛
23. يجب أن تأخذ الضريبة في الاعتبار النفقات الفعلية. في حالة وجود قيود، يجب أن تكون موحدة وقابلة للتطوير (سيارة، هدايا)؛
24. ضريبة على الشركات بنسبة 20 ٪ مع تحديد معدلات منخفضة لفئات أدنى؛
25. إلغاء الحد الأدنى للمساهمة؛
26. الحياد الضريبي لعمليات إعادة هيكلة الشركات. لا جبايات، طالما أن المعاملة لا تخلق ثروة حقيقية لدافعي الضرائب (الاندماج، انقسام، النقل الجزئي للأصول، نقل الأصول داخل المجموعات، إعادة تقييم الميزانية...)
27. تعميم الحياد الجبائي على تحويل كل الأصول المادية أو غير المادية أو المالية داخل مجموعة ما.

### 3.2 الضريبة على القيمة المضافة

28. حياد الضريبة على القيمة المضافة، تعميم استرداد الأموال بما في ذلك إشكالية المصدم. (Butoir)
29. إلغاء آلية تحصيل الضريبة على القيمة المضافة عن طريق اقتطاع من المصدر لأنه يمنع الحق في استرجاعها؛
30. تعميم مبدأ استرداد الضريبة على القيمة المضافة على جميع المصاريف (على سبيل المثال تكاليف المهام، الاستقبال، الوقود، إصلاح سيارة سياحية...)
31. وضع 3 نسب : 0 ٪، 10 ٪ و 20 ٪، كلها قابلة للخصم؛
32. تحديد نسبة منخفضة للأنشطة المعرضة لأن تصبح غير مهيكلة؛
33. إلغاء الإعفاءات غير قابلة للخصم واستبدالها بنسبة 0 ٪ مع الحق في الخصم؛
34. قد ينتج عن التصريح بالضريبة على القيمة المضافة ضريبة على القيمة مضافة مستحقة السداد في وقت التصريح أو رصيد ضريبة على القيمة المضافة قابل للاسترداد تلقائياً في غضون 30 يوماً الموالية لتقديم التصريح؛

35. تمديد الضريبة على القيمة المضافة غير الظاهرة؛

36. إخضاع قطاع التأمين لضريبة محددة (ضريبة على عقود التأمين TCA) يجب أن تؤدي إلى استبعاد هذا القطاع من حقل الضريبة على القيمة المضافة، بما في ذلك وسطاء التأمين، والتي لا تشكل العمولة التي يتلقونها سوى جزء من العلاوة المحتسبة بالفعل في الضريبة على عقود التأمين TCA ؛

37. السماح بممارسة الحق في الخصم خلال فترة الاسترداد.

## 4.2. الضريبة على الدخل

38. خصم رسوم التعليم في المؤسسات الخاصة من القاعدة الضريبية؛

39. خصم الاشتراكات في بوصلات التأمين على الحياة لغير الموظفين بنسبة تصل إلى 50% من الدخل الخاضع للضريبة (المساواة مع الموظفين)؛

40. خصم اشتراكات التأمين عن المرض لغير الموظفين؛

41. دفع الضريبة على الدخل كل ثلاثة أشهر (نظام التقسيط)؛

42. يجب ألا يكون صاحب العمل مسؤولاً عن الضريبة على الدخل المستحقة على موظفيه.

## 5.2. الضرائب المحلية

43. إلغاء الإعفاء من ضريبة الخدمات الجماعية التي تتمتع بها هيئات حكومية تطبيقاً لمبدأ أن كل الهيئات التي تستفيد من الخدمات العمومية يجب أن تساهم في تمويلها ؛

44. خفض الضرائب المحلية إلى ثلاث ضرائب رئيسية :

- ضريبة المساهمة المجالية (TCT) ؛
- ضريبة العقارات (TF)؛
- رسوم على عمليات محددة أو ضريبة استغلال الممتلكات العامة.

45. إلغاء الرسم المهني

يمكن أن تتخذ ضريبة المساهمة الإقليمية شكل مساهمة محسوبة على ناتج التشغيل بالنسبة للمقاولات وعلى مجموع رواتب الموظفين بالنسبة للإدارات العمومية، وسيتم تحديد حد أدنى لهذه الضريبة قدره 1000 درهم لكل شركة ولكل مؤسسة وسقف 500.000 درهم في السنة.

## يمكن إجراء إصلاح الجبايات المحلية حول المقترحات العشرة التالية :

46. استكمال الجهد المبذول لتقليل عدد الضرائب المنصوص عليها في القانون رقم 06/47 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية التي لا تزال مرتفعة من خلال إلغاء أو دمج الضرائب المفروضة على نفس القواعد و / أو ذات عائدات منخفضة جدا؛
47. إلغاء الرسم المهني في صيغته الحالية من أجل تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال بكل أشكالها. في الواقع، لم يعد يمكننا اليوم تحمل العواقب المضرّة بالاقتصاد لهذه الضريبة؛
48. توحيد الضرائب المحلية في فئتين رئيسيتين وهي:
  - ضريبة المساهمة المجالية (TCT) ؛
  - ضريبة العقارات (TF)؛
49. دمج الجبايات المحلية في كتاب منفصل في إطار مدونة عامة مستقبلية للضرائب الوطنية والإقليمية (أو المدونة العامة للضرائب) في احترام الأمن القانوني لدافعي الضرائب؛
50. فصل الضريبة عن الاستحقاقات الجبائية بطريقة واضحة وقانونية. يستند مبدأ الاستحقاقات على الالتزام بدفع السعر المناسب، من قبل أي مستفيد من الخدمات الإقليمية المحددة المستخدمة، والتراخيص التي تم الحصول عليها، والثروة الإقليمية المستهلكة البنية التحتية المستعملة؛
51. مواءمة ضوابط احتساب القاعدة لتسهيل تطبيق الكيانات المعنية للقواعد الجبائية وتحسين تقبل دافعي الضرائب لها؛
52. تقليل الإعفاءات، التي لم يعد لها مبرر اليوم، لوضع معاملة أكثر عدلا بين دافعي الضرائب ولتمكين أجهزة الدولة والمؤسسات العمومية من المساهمة في ميزانية الجماعات الترابية؛
53. وضع ضوابط أكثر فعالية في تقييم الإمكانيات الجبائية الإقليمية التي تستفيد من التحول الرقمي الذي كان ناجحا في العديد من الإدارات العمومية، كجزء من مقارنة متكاملة تستهدف تنمية الإيرادات والمكافحة الفعالة للأنشطة غير المهيكلة على المستوى الإقليمي.
54. إصلاح حكام نظام توقيف وتصفية وتحصيل ضرائب الجماعات الترابية مع الحفاظ على المبادئ التالية :
  - التزام الهيئات المنتخبة وإدارات الجبايات المحلية؛
  - دعم الإدارات المركزية، كل حسب اختصاصها القانوني والتنظيمي مع مراعاة القيمة المضافة الإضافية التي يمكن أن تجلب.

55. تحديد ضريبة المساهمة الإقليمية المستقبلية (TCT) على أساس مؤشرات مثل إجمالي فائض التشغيل أو الربح التشغيلي، التي تأخذ في الاعتبار مساهمة المقاولات من حيث فرص الشغل والاستثمارات وتطوير الأنشطة الاقتصادية للجماعات الترابية التي تعمل فيها بدون خلق تعقيدات إدارية أو محاسبية لا داعي لها. وبالنسبة للإدارات العمومية، يمكن حساب هذه الضريبة على أساس مجموع الرواتب المدفوعة؛

## 6.2. المراقبة

56. قابلية إنفاذ العقود والفواتير والمحاسبة حتى يثبت العكس. يجب أن يكون الدليل غير قابل للدحض وليس مجرد مقارنات لمؤشرات الإدارة التي تعد غير كافية؛

57. تعزيز الوسائل التي تستعملها الإدارة لتحقيق وتتبع المعاملات واستهداف أفضل.

58. تأطير الاتفاقيات الودية وإدخال مبدأ إبرام الاتفاق في سياق التفاوض بين دافعي الضرائب و لجنة داخلية للإدارة الجبائية مستقلة عن المدقق والذي يجب أن تكون في الاستماع لهذا الأخير ولدافعي الضرائب. (قانون إطار)؛

59. تعميم الحق في الإعلام قبل مراقبة الأشخاص الطبيعيين حول الضريبة على عائدات الأراضي والمنقولات؛

60. تحديد لزوم عقد اجتماع تلخيصي في نهاية المراقبة الجبائية؛

61. تمكين دافعي الضرائب من تقديم المستندات المطلوبة خلال المسطرة التوجيهية؛

62. تعميم مبدأ المناقشة التوجيهية أو الإعلام المسبق لجميع الضرائب.

63. ينبغي ألا تؤدي طريقة مكافئة وكلاء المراجعة إلى تضخم الإخطارات وتجنب تحديد عدد من الإيرادات لكل مراقبة؛

64. جعل اللجنة الوطنية للطعن الجبائي مستقلة تماما عن مصلحة الضرائب.

65. ضرورة نشر كل الآراء التي قدمتها اللجنة الوطنية للطعن الجبائي؛

66. إصلاح اللجان المحلية للضرائب؛

67. حصر فترة التقادم في 4 سنوات؛



68. لا يوجد تعديل في أسعار التحويلات بين الشركات المغربية. بالنسبة للشركات الأجنبية فإن تعديل أسعار التحويل غير قابلة للتطبيق إلا في حالة المراقبة وفقا للمعايير الدولية؛
69. تطبيق مبدأ الشحن والتفريغ والتصحيحات المتماثلة.
70. تطوير الوسائل اللازمة لتحسين استيعاب ومراقبة مستهدفة للقطاع غير المهيكل.

## 7.2 النزاعات

71. تكوين قضاة محاكم مختصين في المسائل الضريبية؛
72. تعميم اللجوء للاستشارة القانونية المسبقة للإدارة الجبائية؛
73. يجب ألا يحول وجود نزاع جبائي مستمر دون إعطاء شهادة جبائية لدافعي الضرائب الذين دفعوا واجباتهم؛
74. فرض إلزامية رد الإدارة على أي شكوى أو طلب للحصول على المعلومات قدمها دافع الضرائب.

## 8.2 الرسوم الجمركية

75. يجب تحديد التعريف الجمركية على المداخل بطريقة تحمي القدرة التنافسية للإنتاج المحلي.

### 3. خلاصة الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الاتحاد العام لمقاولات المغرب بين المقاولات

تم إجراء استطلاع بين أعضاء الاتحاد لرفع تصوراتهم حول الجبايات ورؤيتهم للإصلاح الجبائي. هذه أبرز العناصر المستنبطة من الاستطلاع :

#### 1.3 النظام الجبائي والعلاقة مع الإدارة الجبائية، بشكل عام

تتسم الضرائب **بارتفاعها** كما تطرح مفاهيم **الإلزامية** و **انعدام المساواة والظلم**. بالمثل، وعلى الرغم من أن دافعي الضرائب يرون أن النظام الجبائي **في طور التحديث** (93 ٪)، إلا أن نظرتهم له تبقى سلبية في المجمل، إذ يوصف بأنه يعيق التنافسية (84٪)، و**غير محفز** (82٪) و **معقد** (82٪).

مما يؤكد الشعور بعدم المساواة بين دافعي الضرائب، 61 ٪ منهم يرون أن النظام الجبائي يعطي **أفضلية لفئات معينة**، وخاصة كبار المزارعين والمقاولات الكبرى.

علاوة على ذلك، رغم اعتبارهم أن دفع الضرائب هو من **قيم المواطنة** (89 ٪) و**دليل على التضامن** (84 ٪)، يلاحظ المسIRON الذين شملهم الاستطلاع أن **العلاقة الجيدة مع الإدارة الجبائية تشجع على دفع الضرائب** (87 ٪). إلا أن ذلك قليلا ما يمر في **مناخ من الثقة** (42 ٪). بالإضافة إلى ذلك، أعربت المقاولات عن عدم رضاها نسبيا عن **آجال الرد** (58 ٪)، وعن **مراعاة الشكايات** (57٪) و**تبسيط الإجراءات واستقرارها** (53٪). إضافة لوصفها بأنها **متضاربة** (62 ٪)، فإن العلاقة مع الإدارة الجبائية تعتبر إيجابية من حيث **الوضوح** (93٪).

#### 2.3 معرفة وتقييم مختلف المقتضيات الجبائية

**الضريبة على القيمة المضافة** هي الضريبة التي تحقق أعلى نسبة دخل للدولة وفقا لدافعي الضرائب (44٪)، تليها بنسبة متباعدة الضريبة على الشركات (21 ٪) و **الضريبة على الدخل** (15 ٪).

فيما يتعلق بالقيمة المدفوعة، يعتقد 90٪ من المشاركين في الاستطلاع أن **معدلات الضريبة «مرتفعة جداً»** بشكل عام، و53٪ يصفونها بأنها **«عالية أكثر من اللازم»**.

من ناحية أخرى، نظرا للخدمات العامة التي **تقدمها الدولة في المقابل**، ما يقرب من 3 من أصل 4 مسيرين تم استجوابهم يعتبرون أنهم يدفعون ضرائب كثيرة.

فيما يتعلق **بالضرائب المحلية**، فإن **الرسم المهني** هو الأكثر شهرة (73٪) و الذي يخضع له الأشخاص الذين استجابوا لهذا الاستطلاع بدرجة كبيرة (69٪). يليه **رسم الخدمات الجماعية**

(48٪، 37٪) **وضريبة السكن** (25٪، 20٪). يعتبر غالبية المسيرين أن هذه الضرائب **مفيدة** (83٪)، ولكنها **مرتفعة** (94٪)، **وزائدة عن الحاجة** (86٪) و**صعبة التدبير** (84٪). من ناحية أخرى، تنقسم آراء دافعي الضرائب فيما يتعلق بدفع جباية محلية ثابتة أو عدة جبايات محلية بشكل منفصل.

عندما تم سؤال دافعي الضرائب عن **الرسوم شبه الجبائية**، اعتبروا أنها مفيدة بشكل عام (71٪)، لكن القليل منهم وصفوها **بالعادلة** (61٪) وعدد أقل وصفها **بالشفافة** (45٪).

في المقابل، حصلت مساهمة التضامن الاجتماعي على نسبة قبول تفوق 75٪ حيث اعتبرها دافعو الضرائب **مفيدة** (82٪) و **مبررة** (77٪)، و 59٪ فقط اعتبرونها **مرتفعة**.

أخيراً، عندما يتعلق الأمر **برقمنة وسائل الأداء**، يجد المسيرين أنها **توفير للوقت** (62٪) في المقام الأول، وبنسبة أقل، **مريحة لعدم وجوب التنقل** (28٪) و**تبسيطا لإجراءات الأداء** (21٪).

### 3.3. مقترحات وتطلعات دافعي الضرائب

من بين القطاعات التي ذكر دافعو الجبايات الذين تم استجوابهم أن النظام الجبائي يفضلها، فإن **القطاع غير المهيكل** سيتطلب سلسلة من التدابير، بما في ذلك **تعزيز المراقبة** (24٪)، و**خفض معدلات الضريبة** (13٪)، والمساعدة عن طريق **وضع أدوات التجارة الرسمية** (الفواتير...) (12٪) أو وضع نظام جبائي أكثر عدلاً (12٪).

بصفة عامة، يعبر المسيرين عن اثنين من التطلعات الرئيسية فيما يتعلق بالمنظرة الوطنية الثالثة للجبايات، وهي **خفض معدلات الضرائب** (43٪) و**اعتماد سياسة جبائية أكثر عدلاً وإنصافاً** (21٪).



CGEM

23، شارع محمد عبدو، حي النخيل  
20340 - الدار البيضاء - المغرب  
الهاتف : +212 522 99 70 00  
الفاكس : +212 522 98 39 71  
[www.cgem.ma](http://www.cgem.ma)